لما انه قال الحسن في بلاق ما فرط وان يا التوبة على شروطها وندم وعزم
ولكفاه شيا اخر لادى الى تكليف ما لا يطاق ولان التوبة تحرى مجرى
الاعتذار ومن اعتذر وجب قبوله ولا يقال لو قدم هل يعود الم الاكل
هذا ولان صحة التوبة كما كون من شروطها ما توجد بعدها مما
لا يعلم الان هل يقوم او لا والان لا يعلم انه هل يعود ام لا فكيف يجعل
ذلك شرطا واجيب بان الان موعود له بالجنة فاذا كان المعلوم
عوده فلان يحسن ولا يكون الان فعلا هو موعود شرط ان يدوم توبته الى
وقت موته كما ان الطاعة يثاب عليها شرط ان لا يكون محبطه مسئلة
الموافاة عند البصريين من احكام النار قال الموافاة لها ان يسلم الموالي هو
الطاعة وسلب المعاصي هو المعصية فاذا وجد لا يقف على الامر
الاخر وكان الله تعالى قطع يده والزاني رجم ولا يوقف ولان العاصي
يدم ويلعن من غير شرط والتائب يمدح والمطيع يمدح ولو كانت الموافاة
شرطا لما صح شيء من ذلك واجيب بان الوعد والوعيد ورد امطلقا ولم
يشترط الموافاة لدخلها الخلف والخواب ما ذكرنا ان الوعيد والوعد
وردا مشروطين بشرط مسئلة قال ابو علي التائب يكون حاله
فيما يستحق من الثواب كحال من لم يحبط حتى لو مات على كبيرة
كان حاله فيها بد حال من لم يحبطها في استحقاق الثواب
كذلك في العقاب فقط فاما ان يجعل في استحقاق الثواب
كمن لم يحبط بل هو الصحيح ويدل عليه انه لو صح ما قال احد
ان الكفر احبط على الكفر ما يستحق من ثواب احسن من كفر ثم تاب

ثم تاب وهذا باطل بالاجماع ولانه يودي الى ان يكون المعاصي بالعقاب
لغا علمها فان من ازنى معاصي جمة ثم تاب حتى على ما ذكرتم وقوبل
وهذا فاسد واجيب بانه لا يمكنه ان يجعل ما فعل كان لم يفعل ولو
امكنه لحلف ولما لم يمكنه اقامت التوبة مقام ذلك ولما اقامت التوبة مقام
ان لم يفعل في استحقاق العقاب فقط يوضحه ان التوبة كما لا يعد ان يسقط العقاب فقط كذلك التوبة مسئلة لا يجوز ان يخبر من يعلم من
حاله انه يموت عند على وان القسم وان اختلف عليهما وقال ابو هاشم ان علم
من حاله انه لو بقاه الله تعالى كلفه فيما لا يتوب ولكن يتوب بعدها فانه يجوز اخباره
ولو علم انه يتوب في تلك المدة لا يجوز الاخبار قبل منا ان ذكرنا علم
الله على انه تكلفه ما يشق عليه وانه يتوب فيه فقال الله ان شق عليه وان علم انه
يتوب بعده ولا امن فيه لاحد نفسه ويكون اخباره بانه يموت
يحزنه من العلم انه يكفر وكل ما يحزنه يبطل ثوابه وجه
قول ابي هاشم ان ازاحة التكليف بفضل وليس بواجب في الان لانه تعالى قادر على
بقول العرض بالتكليف مع المخالف فاذا علم انه ان بقاه امن لم
يفعله كان نقضا للغرض ولانه اذا اسقطه دل انه لم يرد بالتكليف
الاول صلاحه واستدل ابو القاسم بان الاصلح انفعة حتى يترتب وقد استقصينا
المسئلة في باب اللطف مسئلة قال القاضي الدم يسقط من
المتبع قال ابو رشيد لا يسقط لنا انه لا عوض في هذا الدم فيكون عبثا
وانه يسقط الدم لكون لطفا فمعروف العقلاء

باب اللطافة مسئلة امتناع خلو التكليف انه

Copyright © King Saud University